

السراج في الثقافة المالية

إعداد : أ حازم شعباني

الوحدة 4

ج2

الفصل الثاني

2018

الإدارة المالية :الوظيفة التي تُعنى بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة والرقابة لحركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف الشركة والوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها في الوقت المحدد ، لكيلا تتعرض الشركة لضائقة مالية ؛ أي عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها

خصائص الإدارة المالية

تمتاز الإدارة بخصائص عدة ، أهمها

1 الصلة الوثيقة بمختلف أوجه نشاط الشركة :إذ لا يمكن تصوّر أي نشاط لأي نشاط لأي إدارة بمنأى عن الجوانب والمناحي المالية

2 التعامل مع القرارات المالية بوصفها قرارات مُلزمة للشركة في اغلب الحالات ؛ ما يُحتم عليها الانتباه والحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات

3.النظر إلى بعض القرارات المالية بوصفها قرارات مصيرية :مثلاً حصول الشركة على قرض طويل الأجل ورهن موجوداتها (أصولها) لضمان هذا القرض ، فإنها قد تتعرّض للإفلاس والزوال في حال لم تستطع سداذه

4.عدم ظهور نتائج القرارات المالية سريعاً : إذ يستغرق ظهورها زمناً طويلاً ، ما يجعل إصلاح الخطأ إن وجد عملاً صعباً

الوظائف للإدارة المالية أهمها

1. ترشيد القرارات الإستثمارية عن طريق الدراسة والمفاضلة بين الإستثمارات
2. تدبير الأموال اللازمة للشركة من مصادر التمويل المختلفة وإجراء عملية المفاضلة بينهما
3. ضمان تحقيق الموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن طريق عمليات التخطيط النقدي
4. الإطلاع بعمليات المتابعة والمراقبة المالية للشركة عن طريق عمليات التحليل المستمر
5. دراسة القوائم المالية التي تُوضّح موقف الشركة المالي، وتحليل هذه القوائم

قطاعات الإدارة المالية

1. القطاع العام (الإدارة المالية الحكومية):

يُقصد بذلك الإدارة بأموال العامة ، وتشمل إيرادات الدولة ، ونفقات الدولة ، والموازنة العامة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة

2. القطاع الخاص

تُعني الإدارة لهذا القطاع بأوجه النشاط المالي في المشروعات الفردية أو الشركات . وهي تشمل التخطيط المالي ، وتنظيم الوظيفة المالية ، وإدارة رأس المال

3. تتعلق إدارة هذا هذا القطاع بإيرادات الفرد ، وكيفية إنفاقها بما يُحقّق له أكبر إشباع ممكن ، وكذا كيفية استثمارها ، إلى جانب معالجة موضوعات أخرى مثل : التقاعد ، والضمان الاجتماعي ، والتأمين الصحي وغير ذلك ممّا الفرد ، أي أنها الإدارة التي تُعنى بأموال الفرد الشخصية والتي تتمثّل في عوائد الفرد ونفقاته واستثماراته .

أهداف الإدارة المالية

1. تعظيم الأرباح: الإستخدام الأمثل للموارد الرأس مالية: مثل المواد الأولية ، والواد الخام نو الموجودات والتكنولوجي والمعلومات ، ووجير ذلك من الموارد المتاحة للشركة
2. تعظيم ثروة المالكين
3. المحافظة على السيولة النقدية

علاقة الإدارة المالية بالإدارات الأخرى

- (1) إدارة الإنتاج: تمويل الخطط الإنتاجية ونجاحها
- (2) التسويق: الخطط التسويقية تبعا للعائد والتكلفة ومقارنة تكلفة الإعلانات
- (3) إدارة الموارد البشرية: المعلومات اللازمة للإدارة لغاية القرارات كزيادة رواتب
- (4) إدارة الرقابة والمتابعة: إعطاء الدائرة المعلومات اللازمة من ناحية القوة والضعف مثل زيادة الربحية وزيادة الربحية

المدخل للتحليل المالي :

تعريفه: عملية منظمة لتجميع المعلومات الخاصة بالقوائم المالية للشركة ، وإجراء التصنيف اللازم لها ، ثم تفسير النتائج لاكتشاف أوجه القوة والضعف في الخطط والسياسات المالية ، وتقييم أنظمة الرقابة ، ووضع الحلول ، وذلك بقراءة القوائم المالية قراءة صحيحة من أجل تقييم أداء الشركة في الماضي والحاضر ، وتوقع ما سيكون عليه مستقبلاً

مجالات استخدام التحليل المالي

1. التخطيط المالي: من أهم وظائف الإدارات وهو يتمثل في وضع تصور عن أداء الشركة المتوقع مستقبلاً
2. الرقابة المالية: تُعرّف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للأعمال ؛ للتأكد أن تنفيذها يسير وفقاً لأسس موضوعية ، بحيث يمكن اكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب
3. تحليل تقييم الأداء : يُعدّ هذا المجال من أهم مجالات التحليل المالي ، ويتمثل في عملية إعادة التقييم للحكم على نسبة الأرباح ، وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها ، وعلى الإئتمان ، إضافة إلى تقييم الموجودات
4. التحليل الائتماني : يقوم بهذا التحليل المقرضون للشركات مثل البنوك ، وذلك بهدف تعرّف المخاطر التي قد يتعرضون لها في حال عدم قدرة لاشركات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها
5. التحليل الاستثماري: يقوم بهذا التحلي المستثمرون من أفراد وشركات ، حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم ، وحجم عوائدها

وظيفة المحلل المالي

1. فنية : المعايير والقواعد التي يقوم التحليل المالي
(أ) طريقة حساب النسب المالي رياضياً
(ب) إعادة التصنيف والترتيب لبيانات القوائم المالية على نحو يسمح بالربط لأغراض بينها التحليل والمقارنة
(ت) مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع ، ومقارنتها بالمعلومات المتوفرة عن الشركات المنافسة
2. تفسير النتائج المستخلصة من لاقوائم المالية تفسيراً دقيقاً غير قائل للتأويل ، ووضع حلول وتوصيات

مصادر معلومات المحلل

• الداخلية:

- 1) المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي
- 2) تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة

3) التقارير المالية والداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التنبؤات المالية

- الخارجية

1. المعلومات الصادرة عن أسواق المال
2. الصحف والمجلات والمستندات الإقتصادية
3. المكاتب الاستشارية

التحليل المالي باستخدام التحليل المالي المقارن
يمكن تطبيق التحليل المالي المقارن عن طريق مقارنة عدة قوائم مالية لسنوات مختلفة
يبين هذا التحليل المقارن التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من
سنة إلى أخرى خلال ، ويساعد الشركة على معرفة مدى التقدم أو التراجع في الربح
الذي تحققه الشركة طوال مسيرتها
للتوضيح
مثال ص 287 من الكتاب

	مقدار التغير (-) +	2015	2014	
	2000	8000	6000	الصندوق
33%	5000	31000	26000	المدينون
19%	7000	33000	26000	البضاعة
27%	14000	72000	58000	مجموع الأصول المتداولة
24%	6000	58000	52000	الأصول الثابتة
11.5%	20000	130000	110000	المجموع
18%	20000	51000	31000	الديون القصيرة الأجل
64.5%	(6000)	15000	21000	الديون الطويلة الأجل
(28.6)%	6000	64000	58000	حقوق الملكية
10%	20000	130000	110000	المجموع
18%				

1. 6000

2. 8000

3. 2000

4. موجب لأن القيمة أكبر في العام 2015

5. 21000

6. 15000

7. 6000

8. تمثل الفرق بين طرح بنود الميزانية في العام 2014 والعام 2015

9. الأرقام سالبة

10 نسبة التغيير المئوية في الصندوق عام 2014 الأساس و2015 المقارنة

$$\div 2000 \times 6000 = 23\%$$

الميزانية العمومية للمدة المنتهية عام 2014 وعام 2015

2015	التزامات وحقوق ملكية عام 2014	2015	أصول عام 2014
	التزامات		أصول متداولة
4200	4000 الدائنون	3700	3500 نقد في الصندوق
2000	1800 الحسابات الدائنة المختلفة	1000	1500 نقد في البنك
1250	1300 قرض طويل الأجل	4000	5000 مدينون
		1300	2000 المخزون
7450	7100 مجموع الالتزامات المتداولة	850	800 أصول متداولة أخرى
6000	الالتزامات الطويلة الاجل	10850	10800 مجموع الأصول المتداولة
6000	5000 القرض طويل الأجل		
13450	5000 مجموع الالتزامات الطويلة الأجل		اصول ثابتة
	12100 مجموع الالتزامات		
	حقوق الملكية ورأس المال	2200	2000 الأراضي
		3200	3000 المباني
4200	5200 رأس المال	2800	3100 الآلات والمعدات
5800	5000 صافي ربح	2600	1800 السيارات
		900	700 الأثاث
		900	900 أصول ثابتة أخرى
		12600	مجموع الأصول الثابتة
23450	22300 حقوق ملكية والتزامات	23450	22300 مجموع الأصول

التحليل المقارن

الأصول		الإلتزامات	
200 الصندوق	5.7%	الدائنون	200 5.0%
(500) نقد في البنك	(33,2)%	الحسابات الدائنة المختلفة	200 11.1%
(700) مدينون	(35.0)%	قرض طويل الأجل	(50) (3.8)%
1000 المخزون	33.3%		
50 أصول متداولة أخرى	6,3%	مجموع الإلتزامات المتداولة	350
50 مجموع الأصول المتداولة	0.5%	الإلتزامات الطويلة الأجل	1000
		القرض الطويل الأجل	1000 20.0%
أصول ثابتة		مجموع الإلتزامات الطويلة الأجل	1350 20.0%
		مجموع الإلتزامات	11.2%
200 الأراضي	10%	حقوق الملكية ورأس المال	
200 المباني	6.7%		
(300) الآلات والمعدات	(9.7)%	رأس المال	(1000) (19.2)%
800 السيارات	28.6%	صافي ربح	800 16%
200 لأثاث	0.0%		
أصول ثابتة أخرى صفر	9.6%		
مجموع الأصول الثابتة			
1100			
22300 مجموع الأصول	5.2%	حقوق ملكية والتزامات	22300 5,2%
			1150

1. النقدية زادت 200 دينار ويدل هذا على زيادة النقدية أو تحصيل أو عدم التساهل في منح الائتمان التجاري
2. سحب نقدية من البنك
3. نقص في المخزون وهو 700 دينار الشركة استطاعت تصريف (بيع) جزء من المخزون المخزون أدى لزيادة النقدية
4. زيادة الأراضي والمباني يشسر إلى أن الشركة في مركز مالي جيد يتيح لها شراء المباني
5. الدائنون ارتفع رصيده مما يعني حصول الشركة على الحساب والاستفادة منه والحصول على خصم السداد المبكر
6. المدينون زاد الرصيد ما يؤكد زيادة مبيعات الشركة قد زادت مبيعاتها بالأجل أو رغبتها في تحويل المخزون لمبيعات يتم سدادها جميعاً

النسب المالية

- (1) نسب الربحية
- (2) نسب السيولة
- (3) نسب الكفاءة
- (4) نسب الرفع المالي

مثال على النسب للتوضيح ص 303 الجدول 4-5 (الكتاب)

قائمة الدخل		
صافي المبيعات	250	300
تكلفة المبيعات	(160)	(184)
مجمّل الربح	90	116
مصروفات البيع والتوزيع	(35)	41
صافي الربح	55	75

الميزانية العمومية	2014	2015
الصندوق	6	8
المدينون	26	31
البضاعة	26	33
مجموع الأصول	58	72
الأصول الثابتة	52	58
المجموع	110	130
الديون القصيرة الأجل	31	51
الديون الطويلة الأجل	58	15
حقوق الملكية	58	64

مجموعة النسب المرتبطة بالأرباح والمبيعات

1. هامش صافي الربح

صافي الربح ÷ صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة الربح المحقق لكل دينار من المبيعات وتشير إلى نسبة ماتحققه من أرباح بعد حساب تكلفتها (إدارية ، عمومية ، تمويلية)

هامش صافي الربح = صافي الربح ÷ صافي المبيعات

هامش صافي الربح لعام 2014 = $250 \div 55 = 22\%$

هامش صافي الربح لعام 2015 = $300 \div 75 = 25\%$

لاحظ أن كل دينار من المبيعات حقق صافي ربح 22 قرشاً عام 2014 وقد ارتفعت عام 2015 بحيث حقق كل دينار من المبيعات صافي ربح مقداره 25 قرشاً

هامش مجمل الربح = مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

تُوضِّح هذه العلاقة النسبة بين مجمل الربح وصافي المبيعات ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة في الشركات المنافسة : فقد يُمثل انخفاض النسبة ارتفاعاً مبالغاً فيه في تكلفة المواد الخام المستخدمة في الإنتاج ، أو العمالة المباشرة ، أو غير ذلك

هامش مجمل الربح لشركة ألفا

= مجمل الربح ÷ صافي المبيعات

$90 \div 250 = 36\%$

$116 \div 300 = 38.7\%$

تشير هذه النسب إلى كل دينار من المبيعات حقق مجمل ربح مقداره 36 قرشاً عام 2014 ، وأن هذه النسبة قد ارتفعت عام 2015 م بحيث حقق كل دينار من المبيعات ربح مقداره 38 و 7 فلسات

مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في الشركة

العائد على الموجودات

= صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على استخدام أصولها في توليد الربح وكلما ارتفعت النسبة دل على كفاءة الشركة وحُسن استثمار أصولها

العائد على الموجودات = صافي الربح ÷ إجمالي الأصول

العائد على الموجودات لعام 2014

$$55 \div 110 = 50\%$$

العائد على الموجودات 2015 = $75 \div 130 = 57.7\%$

من الملاحظ أن كل دينار من الأصول حقق صافي ربح دينار مقداره 50 قرشاً عام 2014، وأن هذه النسبة قد ارتفعت عام 2015 ن بحيث حقق كل دينار من الأصول صافي ربح مقداره 57 قرشاً و 7 فلسات

العائد على حقوق الملكية

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح ÷ حقوق الملكية

تعبر هذه النسبة عن العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في الشركة وهي تعد من أهم النسب الربحية المستخدمة

العائد على حقوق الملكية لشركة ألفا = $55 \div 58 = 94.8\%$ لعام 2014

العائد على حقوق الملكية لشركة ألفا = $75 \div 64 = 117\%$

نسب السيولة

تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها عند استحقاقها

نسبة التداول = الأصول المتدولة ÷ الالتزامات المتداولة

تمثل هذه النسبة عدد المرات التي يمكن فيها الأصول المتداولة أن تفي بالالتزامات المتدولة وكلما زادت النسبة دلت على قدرة الشركة على مواجهة خطر السداد للالتزامات المتداولة دون التسييل لأصل ثابت أو قرض جديد بالعودة لشركة ألفا

نسبة التداول = $58 \div 31 = 1.9$ عام 2014

نسبة التداول = $72 \div 51 = 1.4$ عام 2015

تشير هذه النسب إلى أن الشركة استطاعت عام 2014 الوفاء بالتزاماتها القصيرة
الأجل بقدار 1.9 مرة في حين انخفضت هذه النسبة إلى 1.4 مرة عام 2015

النهاية

ملاحظة : الملخص لا يغني عن الكتاب